

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله سلمان

وعضوية القضاة السادة

د. محمد فريحات ، د. عرار خريس ، أحمد المومني ، محمد طلال الحمصي

المميز _____ ز :-

مساعد رئيس النيابة العامة

المميز _____ ضده :-

بتاريخ _____ ٢٠٠٥/٥/٢٩ قدم هذا التمييز للطعن

في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم _____ ٢٠٠٤/٢٤٢

تاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٨ القاضي بما يلي :-

[١] عملاً بأحكام المادة [٢/٢٣٦] من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم/

عن جناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين [٣/٣٢٧ و ٧٠]

عقوبات المسندة إليه .

[٢]

عملاً بأحكام المادة [٣٢٤] عقوبات وقف ملاحقة المتهم عن جنة الشتم

والتحقيق المسندة إليه لعدم اتخاذ المعتدى عليه صفة الإدعاء بالحق الشخصي

كون أمر الملاحقة عن هذه التهمة يتوقف على اتخاذ المعتدى عليه صفة

المدعي الشخصي .

- [٣] عملاً بأحكام المادة [٢/٣٣٤] عقوبات إسقاط دعوى الحق العام تبعاً لإسقاط الحق الشخصي بالنسبة لجنحة إيذاء المشتكي للمتهم وتضمن المصايب رسم الإسقاط .
- [٤] عملاً بأحكام المادة [١/٣٣٤] عقوبات إدانة المتهم بجنحة إيذاء المشتكي وفق ما عدلت وعملاً بذات المادة الحكم عليه بالحبس مدة شهرين والرسوم .
- [٥] عملاً بأحكام المادتين [٣ و ٤] من قانون الأسلحة النارية والذخائر إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص وعملاً بأحكام المادة [١١/ج] من ذات القانون الحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم ومصادرة المسدس المضبوط .
- [٦] عملاً بأحكام المادة [١٥٥] عقوبات إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة أداة راضة المسندة إليه وعملاً بأحكام المادة [١٥٦] من ذات القانون الحكم عليه بالحبس مدة عشرة أيام والغرامة خمسة دنائير والرسوم .
- [٧] عملاً بأحكام المادة [٢/٣٤٩] عقوبات إدانة المتهم بجنحة التهديد بإشهار سلاح ناري واستعماله المسندة إليه وعملاً بذات المادة الحكم عليه بالحبس مدة شهرين والرسوم .
- [٨] عملاً بأحكام المادة [٧٢] عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم لتصبح الحكم عليه بالحبس مدة شهرين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة المسدس المضبوط .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- ١- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها وجاء قرارها مشوباً بعيب القصور بالتعليل والتسبيب .
- ٢- أخطأت المحكمة بقرارها المميز إذ أن الأفعال المادية التي قارفها المميز ضده بإطلاقه عدة عيارات نارية من مسدسه الغير المرخص أصابت المجني عليه واستقر مقذوف ناري داخل جسمه ولم يتم استخراج كونه استخراجاً

يشكل خطورة على حياته كما جاء بشهادة الطبيب الشرعي ص ٤ من محاضر القضية .

٢:- أخطأت المحكمة بالاعتماد على شهادة الطبيب الشرعي للتوصل للنتيجة التي توصلت إليها تبقى نية القتل إذ أنّ الخبرة جاءت غير جازمة في حالة بقاء المقذوف الناري مستقراً في عضلات الظهر يشكل خطورة أم لا وحيث أنّ قناعة محكمة الموضوع الوجدانية ليست مطلقة بل هي مقيدة بعدة مبادئ منها مبدأ تساند الأدلة فإنّ ما انتهت إليه محكمة الموضوع يغدو مخالفاً للواقع والقانون .

لهذا الأسباب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٥ خ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها رد التمييز وتصديق القرار المميز .

المرافعة

بعد التدقيق والمداولة قانونياً ، نجد أنّ واقعة هذه الدعوى تشير إلى أنّ النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت إلى المتهم جرائم :-

- ١/ الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات .
- ٢/ الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٧ و ٧٠ عقوبات .
- ٣/ حمل وحياسة سلاح ناري بدون ترخيص .
- ٤/ خلافاً لأحكام المواد ٣ ، ٤ ، ١١/ج من قانون الأسلحة والذخائر .
- ٥/ حمل وحياسة وأداة راضة خلافاً لأحكام المادة ١٥٥ عقوبات .
- ٦/ الإيذاء خلافاً لأحكام المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات .
- ٦/ التهديد خلافاً لأحكام المادة ٣٤٩ عقوبات .
- ٧/ الشتم والتحقير خلافاً لأحكام المادتين ٣٥٨ و ١٩٠ عقوبات .

وتتلخص وقائع الدعوى كما جاء في الإسناد :-

أنه مساء يوم ٢٦-١٢-٢٠٠٣ وأثناء ركوب المجني عليه في الباص ومعه كل من توقف الباص أمام أحد المحلات في منطقة صافوط حصل خلاف بينهم وبين المتهم حيث قام بشتمهم وضرب المدعو بالقنوه على ظهره وأشهر مسدساً كان يحمله وأطلق منه عدة عيارات نارية باتجاه المشتكين قاصداً قتلهم وأصيب المشتكي بجيار ناري اخترق جدار البطن واستقر داخل عضلات الظهر ونقل إلى المستشفى لإسعافه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

بعد إحالة القضية إلى تلك المحكمة سجلت تحت الرقم ٢٤٢/٢٠٠٤ وبعد الاستماع لبينة النيابة وأقوال ومرافعات الطرفين خلصت إلى الواقعة الجرمية التالية :-

أنه بتاريخ ٢٦-١٢-٢٠٠٣ وأثناء ركوب المشتكين

يركبون الباص العمومي الذي يقوده عاندين من عمان إلى المصطبة وكان الوقت ليلاً وتوقف الباص أمام السوبر ماركت العائد للمتهم في منطقة صافوط وحصلت مشادة كلامية بين سائق الباص وسائق تكسي أمام السوبر ماركت عندها تدخل المتهم وأحضر قنوه وضرب بها على يده ثم أخرج مسدساً وأطلق منه أربعة أعيرة نارية أصابت أحدها المشتكي في بطنه حيث نقل بعدها إلى المستشفى وتبين أنها دخلت وسط جدار البطن واستقرت في عضلات الظهر ولم يتم استخراجها ولم تجر له أية عملية جراحية وقدّر له الطبيب مدة تعطيل باسبوعين وأضاف بأنها لم تشكل خطورة على حياته وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبتاريخ ٢٨-٤-٢٠٠٥ قررت محكمة الجنايات الكبرى ما يلي :-

- ١- إعلان براءة المتهم عن جناية الشروع بالقتل المسندة إليه خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٧ و ٧٠ عقوبات عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون الأصول الجزائية.
- ٢- وقف ملاحقة المتهم عن جنحة الشتم والتحقير المسندة إليه لعدم اتخاذ المعتدى عليه صفة الإدعاء بالحق الشخصي .
- ٣- إسقاط دعوى الحق العام عن المتهم تبعاً لإسقاط الحق الشخصي بالنسبة لجنحة الإيذاء وتضمين المصاب رسم الإسقاط .

٤- إدانة المتهم بجرم حيازة سلاح ناري بدون ترخيص والحكم عليه بالـمـادة ١١/ح من قانون الأسلحة والذخائر بالحبس مدة شهر واحد مع الرسوم ومصادرة المسدس المضبوط .

٥- إدانة المتهم بجرم حمل وحيازة أداة راضة المسندة إليه والحكم عليه عملاً بالمادة ١٥٦ عقوبات بالحبس مدة عشرة أيام مع الرسوم .

٦- إدانة المتهم بجرم التهديد المسند إليه والحكم عليه عملاً بالمادة ٢٤٩/٢ عقوبات بالحبس مدة شهرين مع الرسوم .

٧- تعديل وصف التهمة المسندة إلى المتهم من جنائية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٦ و ٧٠ عقوبات إلى جنحة الإيذاء خلافاً لأحكام المادة ٣٣٤ عقوبات وإدانته بهذه التهمة المعدلة والحكم عليه بالحبس مدة شهرين مع الرسوم .

٨- إدغام العقوبات المحكوم بها المتهم عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات وتنفيذ الأشد وهي الحبس مدة شهرين مع الرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة السلاح المضبوط .

لم يرَضَ مساعد رئيس النيابة العامة بالقرار الصادر فاستدعى تمييزه للأسباب الواردة في لائحة التمييز المقدم منه بتاريخ ٢٩-٥-٢٠٠٥ وقدم وكيل المتهم لائحة جوابية طلب فيها رد التمييز وتأيد القرار الطعين .

وعن أسباب التمييز _____ ز :-

وبالنسبة للسبب الأول ومفاده تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها وجاء قرارها مشوباً بعيب القصور بالتعليل والتسبيب.

وفي ذلك نجد _____ أن المميز لم يبين أوجه الخطأ بالقرار الطعين ليتسنى لمحكمتنا من مناقشتها والوقوف على حقيقتها ، وحيث أن القرار قد اشتمل على ملخص لوقائع الدعوى وأسماء الخصوم ودفاعهم ودفعوهم وأسباب الحكم ومنطوقه فيكون وفقاً لمتطلبات المادة ٢٣٧ من قانون الأصول الجزائية فيكون الحكم موافقاً لصحيح القانون مما يتعين معه رد هذا السبب .

أمّا بالنسبة للسببين الثاني والثالث ومفادهما تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بتعديل وصف التهمة المسندة إلى المتهم من جناية الشروع بالقتل إلى جنحة الإيذاء رغم أنّ الإصابة تشكل خطورة على حياته ولم يتم استخراج الطلقة لخطورتها وأنّ اعتمادها على شهادة الطبيب الشرعي لا مبرر له سيما وأنه من الثابت أنّ نية القتل كانت متوفرة لدى المتهم .

وفي ذلك نجد أنه من الثابت من أقوال المشتكين أنه وبعد حصول مشادة كلامية مع المتهم أخذ يشتمهم وأخرج قنوه وضرب بها المشتكي ثم أخرج مسدساً وأطلق منه أربع عيارات نارية باتجاههم أصابة أحدها المشتكي وتمّ نقله إلى المستشفى .

وحيث نجد أنه يستدل على توافر نية القتل لدى المتهم من :-

- ١/ الأداة المستخدمة .
- ٢/ مكان الإصابة .
- ٣/ طبيعة الإصابة .
- ٤/ ظروف الدعوى .

وحيث نجد أنّ المتهم قد استخدم مسدساً نارياً مصوب باتجاه المشتكين وأطلق منه أربع عيارات نارية . وحيث أنّ عياراً نارياً أصاب المشتكي في بطنه ، وحيث أنّ منطقة البطن والمصدر مناطق خطيرة وحساسة في جسم الإنسان ، وحيث أنّ الطلقة اخترقت البطن واستقرت في عضلات الظهر فيكون المتهم قد قصد قتل المشتكي لولا تدخل العناية الإلهية وحمايته .

ونرى أنه لم يكن في وسع المتهم توجيه نيته إلى مجرد إيذاء المشتكي من خلال إطلاق النار على بطنه لأنه ليس في مقدوره تحديد مسار الطلقة داخل البطن وأنّ ذلك خارج عن قدرته وحدود سيطرته .

وحيث أنّ محكمة الجنايات الكبرى قد ذهبت مذهباً مغايراً وارتأت أنّ ما قام به المتهم لا يعدو أن يكون إلّا إيذاء للمشتكي فيكون ما ذهبت إليه مخالفاً للواقع والأصول وصحيح القانون ومستوجباً للنقض .

لذلك نقض نقض القرار الطعين وإعادة الأوراق لمصدرها للسير في الدعوى على هدي ما بيناه ومن ثم إجراء المقتضى .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٨/١م

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دق/ن.م

lawpedia.jo